سلطنة عُمان
Sultanate of Oman
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Commission

خلال العام الجاري

نشاط توعوي وتثقيفي مكثف لحقوق الإنسان.. وإصدارات توعوية متنوعة

تحرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التوعية والتثقيف بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان؛ حيث يمثل ذلك حجر الزاوية الأساس للمنظمات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وتبذل المنظمات الحقوقية جهوداً مضنية لتبصير مجتمعاتها بالحقوق المكفولة لها، والواجبات المتحتمة عليها.

حضور الندوة

جانب من إحدى الندوات بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونظيرتها القطرية

كما تمثل المعرفة بالحقوق والواجبات والالتزام بها صمام أمان للمجتمعات الإنسانية، فعندما يحصل كل فرد على حقوقه المشروعة، ويلتزم بالواجبات المنوطة به ينطلق المجتمع نحو البناء والتعمير، وتتوسع مدارك التفكير، فينعم الجميع بالطمأنينة والسعادة، وتشمل طرق التوعية والتثقيف التي تقوم بها اللجنة عدداً من الوسائل، لا تقتصر على الأفراد فحسب، وإنما تستهدف مختلف مكونات المجتمع، ويتم استخدام وسائل عديدة في تنفيذها تختلف باختلاف الفئات المستهدفة. في هذا التقرير نعرض جانب من الجهود التوعوية والتثقيفية التي قامت بها اللجنة خلال العام الجاري.

الندوات والمحاضرات

أقامت اللجنة خلال العام الجاري ندوات ومحاضرات متنوعة الموضوعات استهدفت من خلالها مختلف الشرائح والفئات من أجل رفع مستوى الثقافة الحقوقية في المجتمع، كان من بينها محاضرات توعوية للكشافة والمرشدات، ومحاضرات استهدفت من خلالها طلبة الكليات والجامعات، بالإضافة إلى محاضرات حقوقية أخرى للأجهزة الأمنية والعسكرية، ومحاضرات للمرأة العُمانية والحقوق المرتبطة بها، كما شهد العام الجاري محاضرات توعوية مكثفة لطلبة المدارس في مختلف المراكز الصيفية ضمن فعاليات البرنامج الصيفي «صيفي قيم ومنجزات»، والذي نظمته وزارة التربية والتعليم، وشاركت فيه اللجنة؛ حيث هدفت اللجنة من خلال محاضراتها إلى توسيع دائرة التوعية والتثقيف بموضوعات حقوق الإنسان لتشمل المحافظات المختلفة عبر الالتقاء المباشر مع الأفراد والمؤسسات، إيماناً منها بأهمية الدور التوعوي في سبيل نشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

وتضمنت المحاضرات التي قدمتها اللجنة عدداً من المحاور من بينها التعريف بحقوق الإنسان وخصائصها وأنواعها، وموضوعات حقوقية منوعة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والنظام الأساسي للدولة. وشهد العام الجاري انطلاق القافلة التوعوية الأولى في محافظة ظفار التي جاءت في إطار قيام اللجنة بتوعية وتثقيف المجتمع بالحقوق والواجبات ومن أجل توطيد العلاقة بين اللجنة والمجتمع والتعريف باختصاصاتها والأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى التعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

وتمثل الهدف الرئيسي للقافلة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والوصول إلى المجتمع والوقوف على تطبيق الحقوق على أرض الواقع، وتضمنت أنشطة وفعاليات متعددة وزيارات ميدانية إلى عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص

المشاركات

وخلال العام الجاري شاركت اللجنة في عدد من الفعاليات من بينها المشاركة في منتدى الطفل الأول، والذي نظمته جمعية المرأة العمانية بمسقط؛ وذلك بركن لعرض إصدارات اللجنة الحقوقية المختلفة، والمشاركة في فعاليات أسبوع الطفل الأصم في مدرسة الأمل للصم بركن ضم عدداً من المناشط والفعاليات حيث اشتمل الركن على ورشة للرسم وتقديم شروح للطلاب المشاركين حول الحقوق العامة وكيفية توظيفها في لوحات يعبرون فيها عن حقوقهم المختلفة، بالإضافة إلى المشاركة في ملتقى الحقوق الخامس عشر الذي نظمته كلية الحقوق بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي أقيم في جامعة السلطان قابوس حيث تضمن الملتقى العديد من الفعاليات أهمها مؤتمر العدالة الاجتماعية قدمت اللجنة من خلاله ورقة عمل بعنوان دور المنظمات الحقوقية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاركة في فعاليات مهرجان صلالة السياحي للمرة الرابعة على التوالي بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر ركن اللجنة الذي عرضت من خلاله مختلف إصداراتها، بالإضافة إلى الرد على استفسارات زوار المهرجان، كما اشتملت المشاركة لهذا العام على فعاليات ترفيهية للأطفال تخللتها مسابقات ثقافية حول حقوق الأطفال في عدة أماكن لمهرجان صلالة السياحي تم من خلالها توزيع الهدايا على الأطفال المشاركين في هذه الفعاليات، والمشاركة في ندوة الأمومة والطفل التي نظمها مركز النسيم الصحي بولاية بركاء.

إصدارات جديدة

أصدرت اللجنة خلال العام الجاري عدداً من الإصدارات الحقوقية من بينها نشرة آخر خبر العدد الرابع عشر والخامس عشر؛ وهي دورية تصدر كل ثلاثة أشهر تتناول أهم الأحداث والفعاليات واللقاءات والاجتماعات والمشاركات على الصعيدين المحلي والدولي، وكتيب حقي طفولتي العدد الرابع الذي يعنى بالطفل بشكل مباشر لتنمية ثقافته الحقوقية، وتم مراعاة جوانب كثيرة في هذا الإصدار ومنها الفئة العمرية المستهدفة وسلط هذا العدد الضوء على موضوع حق التعليم للطفل، بالإضافة إلى التقرير السنوي الخامس للجنة والذي غطى الفترة من فبراير ٢٠١٤ إلى فبراير ٢٠١٥م حيث يوضح البلاغات التي تلقتها اللجنة بالإضافة إلى أعمال اللجنة على المستوى الداخلي والخارجي والتطورات القانونية والتشريعية خلال فترته.

كما أصدرت اللجنة خلال العام الجاري كتاب مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في سلطنة عمان وهو عبارة عن دراسة تبنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إخراجها للقارئ في كتاب يأخذ مكانه في موضوعات حقوق الإنسان المختلفة لتؤكد اللجنة على دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع الباحثين على رفد المكتبة العربية والدولية بكل ما يتعلق بتاريخ حقوق الإنسان في السلطنة وتطبيقها وارتباطها بنسيج المجتمع بجميع مكوناته؛ حيث استطاع الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في سلطنة عمان، وكتاب الحقوق الإنسانية محور القوانين العمانية الذي يقدم دراسة تفصيلية للحقوق المدنية والسياسية من خلال القانون العماني، ويبين اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهم المشاركات العمانية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وهو أحد البحوث الفائزة في مسابقة اللجنة للبحوث التي تعنى بكافة جوانب حقوق الإنسان في السلطنة، وكتاب الأليات الوطنية للحد من الإساءة إلى الطفل العماني وهو البحث الفائز بالمركز الأول في مسابقة اللجنة للبحوث للباحثة فاطمة بنت عبدالله اليافعية وتأتي أهمية الكتاب في أنه يتقصى واقع حماية الطفل من خلال تتبع معدل وقع الإساءة عليه وفق أنواعها الرئيسية بالإضافة إلى عرض الصعوبات التي تواجه الأطفال، وقد تحدث الكتاب أيضا عن الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتشريعات الوطنية المعنية بحماية الطفولة والمؤسسات الوطنية الحكومية المعنية بحماية الطفولة.

كما شاركت اللجنة في برامج المسابقات الثقافية الرمضانية للأطفال «أصداف أهداف» في تلفزيون سلطنة عمان عبر إعداد قائمة من الأسئلة المتنوعة حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والثقافة الحقوقية المتنوعة، حيث وفرت هذه المشاركة مجالًا آخر مختلفا في التوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات.

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في النشء

التبني والكفالة «٢»

سلطان بن علي المعمري
باحث قانوني بحقوق الإنسان

انضمت السلطنة لاتفاقية حقوق الطفل في ١١ يونيو ١٩٩٦م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٥٤ وقد ورد تحفظ السلطنة على إضافة عبارة «أو الأمن العام» بعد عبارة «إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل» الواردة في نهاية المادة (٩) من الاتفاقية، والتحفظ على جميع أحكام الاتفاقية التي لا تتفق مع أحكام الشريعة والتشريعات المعمول بها في السلطنة وبصفة خاصة الأحكام المتصلة بالتبني المنصوص عليها في المادة (٢١) منها، وأن يكون تطبيق أحكام الاتفاقية في حدود الإمكانيات المادية المتوفرة، وتعتبر السلطنة أن مفهوم المادة (٧) من الاتفاقية والخاصة بجنسية الطفل أنها تعني أن يكتسب الطفل المولود في السلطنة «من أبوين مجهولين» الجنسية العمانية، كما ينص على ذلك قانون الجنسية بالسلطنة، ولا تعتبر السلطنة ملزمة بما ورد بالمادة (١٤) من الاتفاقية التي تمنح الطفل الحق في اختيار ديانته وكذلك المادة (٣٠) منها التي تمنح الطفل المنتمي إلى أقليات دينية الاجهار بدينه.

كان هذا التحفظ للنظر في البنود والنصوص المتحفظ عليها ودراستها بشكل أعمق والنظر في القوانين والتشريعات المحلية، وبذلك فقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٨٦م القاضي بسحب بعض تحفظات السلطنة على اتفاقية حقوق الطفل ونص في المادة الأولى (تسحب تحفظات السلطنة على اتفاقية حقوق الطفل المرفقة بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/٥٤ المشار إليه عدا التحفظ الوارد على المادة (١٤) من الاتفاقية التي تمنح الطفل الحق في اختيار ديانته) وعليه تكون السلطنة قد سحبت كافة تحفظاتها الواردة على اتفاقية حقوق الطفل عدا التحفظ الوحيد الوارد على المادة (١٤) والتي تنص على احترام الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

وجاء في نص المادة (٦٩) من قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٣٢) (تكون نفقة اللقيط مجهول الأبوين من ماله إن وجد له مال فإذا لم يوجد ولم يتبرع أحد بالإنفاق عليه كانت نفقته على بيت المال أو من يقوم مقامه) هذا فيما يتعلق بالإنفاق على اللقيط مجهول الأبوين حيث أن النفقة تكون من مال الطفل اللقيط وذلك إن كان هذا اللقيط مالكا للمال بحيث يستطيع الإنفاق عليه من هذا المال الذي يملكه سواء كان عقاراً أو منقولاً ولكن في الحالة التي يكون هذا الطفل اللقيط لا يملك المال وليس لديه ما يمكن أن ينفق عليه منه ولم يمد عليه أحد من أهل الخير ليتكفل برعايته والإنفاق عليه فإن النفقة تكون في هذه الحالة على الدولة، وهذا هو المعمول به في الواقع حيث إن السلطنة قامت ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء دار رعاية الطفولة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٥م التي تتبع المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل وتعتبر هذه الدار إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أنشأت لتقديم الرعاية والعناية بالأطفال الأيتام وتوفير البرامج والأنشطة المناسبة لهم والأخذ بأيديهم لإيجاد حياة طبيعية تكفل فيها كرامة الإنسان.

كما كفلت المادة (٢) من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٤/٨٧) حق فئة الأيتام في الحصول على معاش ضمان اجتماعي شهري من بين الفئات الأخرى المستحقة لهذا المعاش، إذ عرف القانون الأيتام في المادة (١) البند (٥) على أنهم: (الأولاد الذين توفي عنهم أبوهم ولم تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما.

ويعتبر مجهول الأب أو الوالدين في حكم الأيتام، وكذلك من تجاوز منهم عمره هذه السن وما زال منتظما بمدارس أو معاهد نظامية إلى نهاية مرحلة التعليم العام أو ما يعادلها)

أما فيما يتعلق بالنسب فإن قانون الأحوال الشخصية حصر الطرق التي يثبت بها النسب في الفراش أو الإقرار أو البينة حيث نص في المادة (٧٠) (لا يثبت النسب إلا بالفراش أو الإقرار أو البينة) وفي هذا النص دلالة قطعية في عدم جواز نظام التبني في السلطنة.

كما جاء في قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٩/٦٦) في المادة (١٩): (يجب على كل من عثر على طفل حديث الولادة أن يسلمه إلى أقرب مركز أو مخفر للشرطة مع ما يجده عليه من ملابس أو ما معه من أشياء وأن يبين الزمان والمكان والظروف التي عثر عليه فيها.

وعلى الشرطة أن تحرر محضراً لإثبات الواقعة متضمناً سن المولود حسب ظاهر الحالة والعلامات المميزة واسم الشخص الذي عثر عليه ومهنته، وعنوانه، وأن تسلم المولود والمحضر إلى إحدى المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني (وزارة التنمية الاجتماعية حالياً)، ويتعين عليها في هذه الحالة فور تسلم المولود تسميته وإبلاغ أمين السجل بذلك خلال المدة القانونية). واستناداً إلى ما سبق فقد أوضحت المادة وفصلت الإجراءات التي يجب أن يتخذها كل من يجد طفلا حديث الولادة ومجهول الأبوين، حيث أوجبت عليه أن يقوم بتسليم هذا الطفل إلى أقرب مركز للشرطة وكل ما يجد لديه من أشياء مع تحديد وبيان الزمان والمكان الذي وجده فيه ثم تتخذ الشرطة إجراءاتها وتسلم الطفل إحدى المؤسسات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية التي تباشر حال استلام المولود إجراءات التسمية وإبلاغ أمين السجل في المدة القانونية المنصوص عليها بذلك،كما نصت المادة (٢٠) من ذات القانون على أن (يكون قيد الطفل غير الشرعي وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية) وكذلك المادة (٢١) (تصدر شهادة الميلاد بتوقيع أمين السجل على النموذج المعد لذلك، وتسلم إلى طالبها بعد التحقق من شخصيته)

وعندما نبحث في قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٣٨) نجده قد اعتبر الطفل مجهول الأب أو الأبوين عمانياً بصفة أصلية حيث نص في المادة(١١) (يعتبر عمانيا بصفة أصلية: ١-٢٠٠٠-٣٠٠٠-٤٠٠٠- من ولد في عمان أو خارجها من أم عمانية، ولم يثبت نسبه شرعا لأب.٥- من ولد في عمان من أبوين مجهولين).

وقد جرى العمل في السلطنة بنظام كفالة اليتيم حيث يتقدم كل من يرغب في كفالة طفل إلى الدائرة المختصة في وزارة التنمية الاجتماعية والتي تتمثل في المديرية العامة للتنمية الأسرية وتتبع بعض الإجراءات والشروط التي يجب توافرها في مقدم طلب الاحتضان، وذلك لضمان بيئة صحية عائلية سليمة لهذا الطفل والحياة الكريمة ومن بين الشروط التي يجب توافرها في مقدم الطلب أو الأسرة البديلة والراغبة في حضانة الطفل، أن تكون الأسرة عمانية ومكونة من زوجين إلا أنه في بعض الحالات وعند الضرورة تمنح هذه الرعاية أو الحضانة للمرأة فقط، كما أنه يجب أن تقوم هذه الأسرة بالفحص الطبي والذي يثبت سلامة أفراد الأسرة من الأمراض المعدية، وأن تكون الأسرة حسنة السيرة والسلوك ولها القدرة في رعاية الطفل، وغيرها من الشروط والإجراءات المقررة لمصلحة الطفل.

سؤال ومعلومة:

توفر الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معايير كافية لحماية الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الإدماج والمساواة وعدم التمييز. وتوضح الاتفاقية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحق لهم العيش المستقل في مجتمعاتهم المحلية وتحديد خياراتهم وأداء دور فعال في المجتمع.

السؤال:
متى صادقت سلطنة عمان على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

سؤال العدد الماضي:
في أي يوم يحتفل العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان؟

الإجابة:
في العاشر من ديسمبر من كل عام.

وقد فاز معنا كل من:
١. علي بن محمد بن سالم الكلباني.
٢. أمينة بنت سعيد بن غريب المعمرية.

كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي نتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

من إصداراتنا:

«الضمانات الوطنية للحد من الإساءة إلى الطفل العماني»

تواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إصدار الكتب الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة الحديثة كتاب الضمانات الوطنية للحد من الإساءة إلى الطفل العماني.

ويوثق الكتاب البحث الفائز بالمركز الأول في مسابقة البحوث التي أقامتها اللجنة، وقد حمل عنوان الضمانات الوطنية للحد من الإساءة إلى الطفل العماني للباحثة فاطمة بنت عبدالله بن علي اليافعية، ويسلط الكتاب الضوء على الآليات الوطنية المعنية بالحد من الإساءة إلى الطفل في السلطنة، وتأتي أهميته في أنه يتقصى واقع حماية الطفل من خلال تتبع معدل وقع الإساءة عليه وفق أنواعها الرئيسية، بالإضافة إلى عرض الصعوبات التي تواجه الأطفال؛ ويهدف إلى دفع عملية التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان في السلطنة إلى الأمام، ويكون مرجعًا للباحثين في الموضوعات المتصلة بحقوق الطفل.